

الشيخ النجمي

رحمه الله

ينهى عن أخذ العلم

عن علي الحلبي

ومشهور

وهم

مشائخ مركز الإمام الألباني

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه، وبعد:

فقد وصلت إليَّ أوراقٌ من الشيخ على حسن عبد الحميد الحلبي يظهر أنَّها مأخوذةٌ من الإنترنت قال فيها: "قبل صلاة المغرب، وأنا متَّجِهٌ إلى هنا لإقامة هذا اللقاء المبارك؛ اتصل بي بعض الإخوة، وقرأوا عليَّ فتوى منقولة في بعض صفحات الإنترنت عن فضيلة الشيخ أحمد بن يحيى النَّجمي - حفظه الله تبارك وتعالى- ويبدو أنَّ الفتوى قريبةٌ منذ ثلاثة أيام فقط -يوم الإثنين- فيقول السائل: هل تنصحونا بأخذ العلم من مشايخ الأردن في العقيدة؛ وهم شيوخ مركز الألباني -رحمه الله-؟

فأجاب فضيلة الشيخ: هؤلاء معدودون من السلفيين؛ ولكن نقلت عنهم -أي السائل- أنَّهم يؤيدون أبي الحسن -هكذا في النسخة التي بين يدي، والصواب: أبا الحسن، والله أعلم- ولكن نقل عنهم أنَّهم يؤيدون أبا الحسن، ويؤيدون المغراوي، ويزكونهم، ومن يزكي المغراوي التكفيرى؛ فإنَّ عليه ملاحظات، ولا نستطيع أن نقول فيه إنه يؤخذ عنهم العلم انتهى كلامه -هداه الله-.

ثمَّ قال: الحقيقة أنا تأملت، وترددت أن أعلِّق على هذه الفتوى ... والشيخ من أهل العلم الأفاضل، ولا نزكيمهم على الله ثمَّ أثنى خيراً جزاه الله خيراً إلى أن قال: وأنا أعتقد أنَّ هذه الفتوى فيها ما فيها أمَّا أننا معدودون من السلفيين؛ فالحمد لله ذلك من فضل الله، ونحن ندعو إلى الدعوة السلفية، والعقيدة السلفية، ونؤازر مشائخنا في كلِّ مكان لا يمنعنا منهم جغرافية، ولا حدود، ولا ألوان، ولا أسماء، ونعتقد أنَّ الولاء والبراء على المنهج والعقيدة " اهـ.

وأقول: هذا ما نعتقده، وندين الله به، ونأخذ أنفسنا بالعمل عليه أخذاً بتوجيهات ربنا؛ حيث يقول: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ﴾ [الحجرات: ١٠]، والنبي صلى الله عليه وسلم يقول: «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشدُّ بعضه بعضاً» [رواه مسلم عن أبي موسى رضي الله عنه]، ويقول: «مثل المؤمنين

في توادهم، وتراحمهم، وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى» [رواه مسلم عن النعمان بن بشير].

أمّا قولي: "ولا نستطيع أن نقول فيه أنّه يؤخذ عنهم العلم" فذاك ما رأيت أنّه الواجب عليّ بحسب ما عندي من العلم في ذلك الوقت؛ لأنّ الشباب السلفيين في المغرب أرسلوا لي نشرة يذكرون فيها ما لوحظ على المغراوي من وقوعه في التكفير، وذكروا أسماء علماء أرسلت إليهم كما أرسلت إليّ، والشيخ علي حسن منهم؛ وهذه النشرة مليئة بما يدل على أنّ المغراوي تكفيري، ويسمي الذين يأتون بالمغنيين للزفاف يسميهم عجول، ويخلط بين المكفر، وغير المكفر، ويجعلها كلّها مكفرة؛ فحينما بلغني أنّه يؤيد المغراوي، ويثني عليه الحقيقة أنّي فوجئت؛ فإذا كان أنت يا شيخ علي تقول: "أنك لا تقره، ولا تؤيده، وقد نصحته هو وأبا الحسن"، أقول: كان ينبغي أن تبدي تبرؤك منه، وغضبك عليه؛ أمّا كونك لم تبد غضبك عليه، ولا امتعاضك من اتجاهه الخارجي السيئ؛ فأنا لا ألام على ما قلته، والله يعلم أنّي ما قصدت غير إرضاء ربي عزّ وجل، فأهل السنة الرابطة بينهم هي السنة، والسير عليها، والموالاتة، والمعاداة من أجلها، ويعلم الله أنّي لم أقصد بقولي إرضاء أحد غير ربي جلّ شأنه، وعزّ سلطانه، ولست أركي نفسي من الوقوع في الخطأ أحياناً؛ شأنني شأن غيري من البشر.

وقول الشيخ علي حسن الحلبي هداه الله: "وتؤازر مشايخنا في كلّ مكان لا يمنعنا منهم جغرافية، ولا حدود، ولا ألوان، ولا أسماء، ونعتقد أنّ الولاء والبراء على المنهج والعقيدة".

وأقول هذا هو الواجب، فمن قام به نجاء، ومن قصر فيه فسيجد مغبة ذلك التقصير إلا أنّ تلك المؤازرة يجب أن تكون مقيدة بما يأتي؛ وهو قولنا: ما داموا على المنهج الصحيح، والاتجاه السليم؛ فإن حصل من أحدٍ منهم جنوحٌ عن المنهج الصحيح أو ميلٌ عن الاتجاه السليم وجب.

أما قوله وفقه الله: "أما أنه قال الشيخ: ولكن نقلت عنهم.. يعني: أن السائل نقل لنا عنهم -عنا- أننا نؤيد أبا الحسن، والمغراوي، ونزكيمهم؛ وهذا في الحقيقة كلامٌ غير صحيح؛ نحن ننتقد أبا الحسن، وننتقد المغراوي فيما أخطئوا فيه، ونحن بيننا ما عندهم من ملاحظات".

وأقول: إن كان ما قلتم حقاً أنكم أنكرتم عليهم، ولم يقبلوا؛ فلم لم تظهروا خطأهم، وتبينوه أمام الناس، وتبرءوا منهم؟

ثانياً: نحن ما زلنا نسمع أن مشايخ الأردن ما زالوا يستقبلون المبتدعة؛ أبا الحسن المأربي، والمغراوي، وقد سئلنا كثيراً عن ذلك؛ فقلنا: إن كان ما قيل حقاً أن علي بن حسن الحلبي، وسليم بن عيد الهلالي ما زالوا يؤيدون أبا الحسن المأربي، ومحمد بن عبد الرحمن المغراوي؛ فنحن لا نستطيع أن نأمر بالأخذ عنهم؛ لأننا نقرأ عن السلف أنهم يقولون من أيّد المبتدع، ثمّ نصح، ولم يقبل ألحق به في الهجر له، وعدم الانبساط إليه، وعدم الأخذ عنه؛ فنحن لم نقل شيئاً من عندنا؛ لقد قال عبد الله بن محمد الضعيف: "قعد الخوارج أخبث الخوارج" قال ابن بطة في الأثر تحت رقم ٤١٩: "روى بسنده إلى الأعمش قال: كانوا لا يسألون عن الرجل بعد ثلاث: ممشاه، ومدخله، وإلفه من الناس" وقال أيضاً تحت رقم ٤٢٠: "روى بسنده إلى محمد بن سهم؛ قال: سمعت بقية: قال كان الأوزاعي يقول: من ستر عنا بدعته لم تخف علينا ألفتة" وقال أيضاً أثراً برقم ٤٢١: "بسنده إلى يحيى بن سعيد القطان يقول: لما قدم سفيان الثوري البصرة جعل ينظر إلى أمر الربيع بن صبيح، وقدره عند الناس؛ سأل أيُّ شيء مذهب؟ قالوا: ما مذهبه إلاّ السنة؛ قال: من بطانته؟ قالوا: القدرية؛ قال: هو قدري؛ قال الشيخ (يعني ابن بطة): رحمة الله على سفيان الثوري؛ لقد نطق بالحكمة فصدق، وقال بعلم فوافق الكتاب والسنة، وما توجبه الحكمة، ويدركه العيان، ويعرفه أهل البصيرة والبيان قال الله عزّ و جل: ﴿يَتَأَيُّبُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَآ تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ﴾ [آل عمران: ١١٨] وقال الإمام ابن بطة أيضاً تحت رقم ٤٢٢: "بسنده حدثنا الأصمعي؛ قال: سمعت العباس بن الفرغ الرياشي؛ قال حدثنا الأصمعي؛ قال: سمعت بعض فقهاء المدينة يقول: إذا تلاحت

بالقلوب النسبة؛ تواصلت بالأبدان الصحبة؛ قال الشيخ (يعني ابن بطة): وبهذا جاءت السنة " ثم روى حديثاً من طرق برقم ٤٢٣ - ٤٢٦: " الأرواح جنودٌ مجندةٌ فما تعارف منها ائتلف، وما تناكر منها اختلف " [وقد ذكره الألباني في صحيح الجامع برقم ٢٧٦٥ وقال (خ) عن عائشة (حم) (م) (د) عن أبي هريرة (طب) عن ابن مسعود، وقال: صحيح].

وبالجملة فإن الأدلة من الكتاب والسنة، وعمل السلف الصالح أن من آوى أهل البدع أو جالسهم أو آكلهم، وشاربهم أو سافر معهم مختاراً؛ فإنه يلحق بهم؛ لاسيما إذا نُصح، وأصرَّ على ما هو عليه حتى ولو زعم أنه إنما جالسهم ليناصحهم؛ لاسيما والمغراوي نزعتة خارجية واضحة في النشرة التي أرسلت إلينا.

ثالثاً: أنكم لو أنكرتم عليهم إنكاراً علنياً، ولم تستقبلوهم لذكر ذلك، ولما تناقل الناس أنكم تؤيدونهم، وأنكم راضون عنهم.

أما قول الشيخ وفقه الله: " لكن لا يمكن أن نرضى لأنفسنا أن نكون نسخةً طبق الأصل عن أيِّ إنسانٍ كان مهماً كان وزنه، ومهما علا اسمه؛ حتى شيخنا الألباني -رحمه الله- لم نكن لنقلده " وأقول: من هو الذي كلفكم بهذا.

وثانياً: من وافق شخصاً لكونه رأى أن الدليل معه فإنه لا يعد موافقاً للشخص، ولكنه يعد موافقاً للدليل؛ وهذا هو التقليد المباح، والله تعالى أخبرنا أن المؤمنين سبيلهم واحد، وأنه يتبع بعضهم بعضاً في الحق ويستغفر آخرهم لأولهم؛ فقال تعالى ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا نَبَّأَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ ۖ جَهَنَّمَ سَاءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾ [النساء: ١١٥] . وقال تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ ﴾ [الطور: ٢١] وقال تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ ﴾ [الحشر: ١٠] فليس

أحد من المؤمنين أو من العلماء مستقلاً بنفسه، ولكن يتبع بعضهم بعضاً على العقيدة والأحكام الشرعية قال الله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [النحل: ١٢٣] وقال تعالى: ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ آفْتَدَةٌ ﴾ [الأنعام: ٩٠].

وبالجملة فمن اتبع شخصاً في قولٍ أو أقوالٍ فإنه لا يقال أنه صار نسخةً طبق الأصل من فلان.

أمّا الشيخ الألباني فهو شيخنا جميعاً كلنا نتلمذنا، ونتلمذ على كتبه رحمه الله وإن كنا قد نختلفه في بعض الآراء أحياناً، وندافع عنه إذا ظلم، ولي رسالةٌ سميتها رد المين والكذب والتهويل الذي لفقّه على فضيلة الشيخ الألباني موسى الدويش طبعت ضمن الجزء الثاني من الفتاوى الجليلة عن المناهج الدعوية، ورددت على من زعموا أو يزعمون أنّ الألباني مر جئ كبرت كلمة قالوها؛ وكذبةً اختلقوها، ولم أفعل ذلك تزلفاً إلى أحد، ولا تضامناً مع أحد، ولكن اتباعاً للحق، وتأيداً له، وإني لأحمد الله، وأشكره على توفيقه، وتسديده، وأسأله أن يرزقني أنا وإخواني السلفيين السائرين على العقيدة الصحيحة؛ عقيدة أهل السنة والجماعة، والتمشي مع الدليل في كلّ مسألةٍ من مسائل الدين؛ نسأل الله أن يثبتنا على الحق حتى نلقاه، ونعوذ به من الفتن ما ظهر منها، وما بطن.

ثمّ قال وفقه الله: " وبخاصة أنّ هناك من كبار المشايخ في بلاد الحرمين الشريفين؛ من لا يزال يؤيد أبا الحسن، ويؤيد المغراوي، ويزكونهم؛ فهل يعني يستطيع السائل أو المجيب أن يعمّموا هذه الفتوى بأنّ من عليه هذه الملاحظة لا يؤخذ عنه العلم؟! حتى لو كان من كبار المشايخ؟! ولا أريد أن أسمى في هذا المقام؛ لكن معروف أسماء المشايخ الكبار الذين لا يستطيع أحد التشكيك فيهم " اهـ.

وأقول: أولاً: ما كلُّ من في بلاد الحرمين على عقيدة واحدة؛ بل منهم الحزبي المتستر، ومنهم السني؛ الذي لا يريد أن يجابه أحداً، ومنهم السلفي؛ الذي أخذ نفسه بأن يقول كلمة الحق ما دامت المصلحة مضمونة في قولها، ثمّ سمّ لنا هؤلاء المشايخ حتى نناصحهم، واعتقد أنّ من يؤيدهم ويزكيهم

إن كانوا سلفيين اعتقد أنهم لم يقرؤوا، ولم يقفوا على ضلالات هذين الرجلين، ولا يجوز لك أن تحتج بهم، وقد عرفت ما عند هذين الرجلين من الانحراف؛ بل يجب عليك مناصحتهم، والابتعاد عن طريقتهم.

ثانياً: ومن أثنى على المغراوي بعد أن علم نزعته الخارجية يجب أن يلحق به، ولا أعلم أن أحداً من أهل السنة المعروفين سيتوقف عن إلحاقه به.

ثالثاً: أن أهل السنة إنما نالوا ما نالوا من الشرف، والتقدم بما هم عليه من الاستقامة على الحق، والسير مع الدليل وعلى فهم السلف الصالح؛ فلا أتصور أن أحداً منهم سيجامل أحداً من الناس في دين الله.

ثم إن قول الشيخ وفقه الله: " فهل يعني يستطيع السائل أو المجيب أن يعمموا هذه الفتوى بأن من عليه هذه الملاحظة لا يؤخذ عنه العلم؟! حتى لو كان من كبار المشائخ؟! " وأقول نعم، وأنا أعلنها صريحةً بأن من يقول بقول الخوارج لا يجوز أن يؤخذ عنه العلم كائناً من كان، وهل وقعنا فيما وقعنا فيه، ووجدنا المفسجون، والمكفرون، والمدمرون إلا بسبب تملذهم على من يقولون بقول الخوارج، وعلى كتب من يقول بقول الخوارج، وهل هذه الملاحظة بسيطة؛ ألم يقل النبي صلى الله عليه وسلم: «يخرج أقوام في آخر الزمان حدثاء الأسنان سفهاء الأحلام يقولون من قول خير البرية يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية يقرءون القرآن يحسبون أنه لهم وهو عليهم» [رواه البخاري]، وفي رواية له: «لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد»، وفي رواية: «قتل ثمود» [رواهما البخاري ومسلم]، وفي رواية: «شر قتلى تحت أديم السماء»، وفي رواية: «خير قتلى من قتلوه» [رواهما أهل السنن]؛ وفي رواية: «أين ما لقيتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجراً عند الله» [رواه البخاري ومسلم]، وفي رواية: «كلاب النار» [كما رواها ابن ماجه في المقدمة]؛ أبعد هذه الروايات يقال إن

هذه الملاحظة بسيطة، وأنه لا ينبغي أن يقال إنه لا يطلب العلم على صاحبها أو أن من قال بهذا القول سيجامله بعض الناس.

ثم قال الشيخ وفقه الله ورزقه إصابة الحق: " لكن قد تكون نقطة الخلاف أننا مع ملاحظتنا على أبي الحسن، وعلى المغراوي، وقد واجهناهما في بعض الأمر؛ أننا لا نخرجهم من السلفية؛ فهذه قضية ثانية ".

وأقول: هذا اعتراف من الشيخ علي الحلبي بتساهلهم مع المأربي، والمغراوي بأنه لم يكن منهم إنكار جدي يفهم ذلك من قوله: " وقد واجهناهما في بعض الأمر " أن المواجهة لم تكن جدية إن كانت حصلت؛ وأنا لا أكذب الشيخ، ولكن لعلها كانت بالهويننا من غير جرح مشاعر، ولا إثارة غضب، والذي ينبغي هو أن يكون غضبنا لله قوياً، وإنكارنا لما يغضبه شديداً.

وأما قوله: " أننا لا نخرجهم من السلفية؛ فهذه قضية ثانية " والصواب: أننا لم نخرجهم من السلفية، وأقول لماذا لم نخرجهم من السلفية مع وضوح بدعتهم، وغلظها؟

أما المغراوي فاقروا الذشرة التي كتبت عليه من أشرطته بأرقام الأشرطة، ويظهر واضحاً مما دون عليه أنه خارجي محترق، وأما المأربي فالملاحظ عليه بدع أخرى؛ وهو صاحب المغراوي، وصديقه؛ فهل في أمرهما إشكال بعد هذا حتى تتوقفون في إخراجهم من السلفية.

ما هو فكر الخوارج؛ أليس هو تكفير المسلمين؟ أليس هو استباحة دمائهم، وأموالهم، وأعراضهم؟ ألم يستحلوا دم عثمان ذو النورين، وثالث الخلفاء الراشدين؟ ألم يستحلوا دم علي بن أبي طالب رابع الخلفاء الراشدين؟ ألم يستحلوا دم عبد الله بن خباب، ويبقروا بطن سريته الحلبي؟ ألم يعين المهلب بن أبي صفرة لقتال الخوارج في عهد بني أمية؟ ألم يتكرر خروج الخوارج في عهد بني العباس؟ ألم



يستحلوا دماء خيار المؤمنين في كلِّ زمانٍ، والآن ألا ترون ما وقع منهم من الغلو، والتكفير، والتفجير، استقرءوا كتب المناهج؛ التي دونت آثار السلف؛ هل تجدون أحداً من السلف أدخل المحوارج في المنهج السلفي، وعدَّهم من أهله؟ أم أنَّهم ذمُّوهم، وعابوهم، وجعلوهم من شرار المبتدعة.

ثمَّ قال وفقه الله وألهمه الصواب: " نحن إخراجنا من السلفية لزيدٍ أو عمرو لا ينبغي أن يكون مبنياً على التقليد، ولا ينبغي أن يكون مبيناً على الإمعنة، وإنما ينبغي أن يكون مبنياً على العلم، وعلى الدين، وعلى الحجَّة؛ فإذا ظهر لنا الدليل، وبانت لنا الحجَّة؛ فإن شاء الله لن نكابر، ولن نستكبر، ولن نظلم أنفسنا بمناقضة الحق، ومخالفة أهل العلم " اهـ.

وأقول: يعلم الله أنَّنا لم نقل ما قلنا تقليداً لأحد، ولا تضامناً مع أحد، وإنما كان ذلك بناءً على ما صحَّ عندنا، وثبت لدينا بالأدلة على ذلك، ولسنا بحمد الله ممن يقلد في مثل هذه الأمور أو ممن يتضامن مع الغير بلا حجة، ولا نتهم أحداً بذلك؛ فإن كنت إلى الآن لم يتضح لك خارجية المغراوي؛ فاقراً الذشرة التي أرسلها الشباب السلفي من المغرب، ونحن لا نطالب أحداً بغير الحق، ولكن نطالب المشايخ المحسوبين على المنهج السلفي أن تجتمع كلمتهم على نصره الحق، ونبذ الباطل عبوديةً لله وحده دون سواه، وليس المقصود أن نتكثَّر بالأشخاص نعوذ بالله من ذلك؛ فنحن نؤمن أنَّ الحق منصورٌ، ولو لم يكن عليه إلاَّ واحد، وأنَّ الباطل مخذولٌ، وإنَّ أوعب عليه الناس، ولنا في أنبياء الله عبرة؛ فقد نصر الله إبراهيم عليه السلام، وجميع قوى الأرض ضده؛ فقال للنار؛ التي كانوا قد أعدُّوها لإحراقه وحده، وتعبوا عليها زمناً طويلاً؛ فقال الله لها: ﴿ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [الأنبياء: ٦٩] فكانت كذلك، ونحن لا نشك في قدرة الله على الانتصار لدينه، وأهل دينه، ولكنَّا نعتقد أنَّ لله حكماً لا نعلمها، والله تعالى يقول: ﴿ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَنتَصَرَمَنَّهُمْ وَلَكِن لَّيَبْتَلُوا بِبَعْضِكُمْ بَعْضًا وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ ﴾ [محمد: ٤] فالواجب على أهل الحق أن ينصروا الحق، وأن يكونوا في صفِّ من يقوم به عبوديةً لله تعالى، ولا يجوز أن نقول لمن نصر الحق أنَّه إمعة مع من قام به بل نعتقد أنَّه قام

بالواجب عليه؛ امثالاً لقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ﴾ [الصف: ١٤] .

ثم قال: " فإذا ضاقت الأمور، واختلفنا في فلان؛ فلا يجوز البتة أن نجعل اختلافنا في غيرنا سبباً للاختلاف بيننا، وإلاّ كان سببلاً كبيراً يستفيد منه المخالفون أكثر ما يستفيدون "

وأقول: على أيّ شيء يجب اجتماعنا؛ أليس على الحق؟! بلى؛ فإن خالف الحق أحدٌ وجب علينا أولاً أن ننصحه، ونبيّن له؛ فإن رجع، وإلاّ فإنّه يجب علينا أن نعتبره شاذاً، ونرفضه؛ فإن أيده أحد، وأعانه على باطله أنكرنا على المؤيد؛ وهجرناه، وبالأخص إذا كانت بدعته أو مخالفته واضحة، وضارة كبدعة الخوارج، ولا يجوز أن نترك الإنكار على المميع حرصاً على جمع الكلمة، ولا شك أن بدعة الخوارج بدعةٌ ضارة بالدين؛ فإن أفتينا بجواز الأخذ للعلم عمّن يرى رأي الخوارج؛ فقد أعنّا على هدم الدين، وشجّعنا المفسدين؛ وهل وجد فينا التكفير، والتفجير، والتدمير إلاّ حين تتلمذ مجموعات من الشباب على هؤلاء، ومؤيديهم، ولا يجوز أن نقول هؤلاء يحفظون القرآن، وعندهم علم؛ فالجهل خيرٌ من التلمذ على أيديهم، وفي قصة عبد الرحمن بن ملجم عظة وعبرة؛ حيث أرسله عمر بن الخطاب في عهده إلى مصر؛ ليعلم الناس القرآن، ثمّ بعد ذلك قتل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ولقد ضرب عمر بن الخطاب رضي الله عنه صبيغاً حين أخبر عنه أنّه يسأل عن المتشابه ضربه مائة، ثمّ ضربه مائة بعد أن برأ من الضرب الأول، ثمّ أتى به ليضربه في المرة الثالثة؛ فقال صبيغ: يا أمير المؤمنين إن كنت قاتلي فاقتلني؛ فسيّره إلى الكوفة، ونهى عن مجالسته؛ فكان إذا جاء إلى قوم جالسين تفرقوا، وبعد زمنٍ جاء إلى أمير الكوفة، وحلف أنّه قد ذهب من رأسه ما كان يجده فيه؛ فقال ما إخاله إلاّ قد صدق؛ فخلّ بينه، وبين الناس، وأين أنت من قول بعض السلف: " من وقّر صاحب بدعةٍ فقد أعان على هدم الإسلام " [أخرجه البيهقي في الشعب] .

ثمَّ أوجه إليك هذه الأسئلة، وأحبُّ أن تجيب عليها؛ فأقول: لما ضرب أمير المؤمنين الخليفة الملهم عمر بن الخطاب صبيغاً مائة جلدة، ثمَّ تركه حتى برأ، ثمَّ أعاده فجلده مائة ثانية، ثمَّ تركه حتى برأ، ثمَّ أعاده، وأراد أن يجلده المائة الثالثة؛ لم قال له: لو وجدت الذي فيه عيناك مخلوقاً لضربتته بالسيف؛ أليس ذلك لأنَّه اتهمه برأي الخوارج؛ لأنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: «سيماهم التسيد» أو قال: «التحليق» [رواهما البخاري، وهما بمعنى واحد].

ثانياً: لماذا سيره إلى الكوفة، ونهى عن مجالسته؛ أليس لأنَّ عمر رضي الله عنه خاف على المسلمين من العدوى بفكره؟ بلى؛ أفيلق بعد ذلك ونحن ننتمي إلى أهل الحديث، وأتباع الأثر أن نغضب على من قال لا يؤخذ العلم على من يرى رأي الخوارج، ولا على من يدافع عمَّن يرى رأي الخوارج، ويعتذر له، ويبرر مسلكه أو يؤويه في بيته، ويتظاهر بصحبته، ويحتفظ به؛ فلا يخرج من منهج السلف بعد العلم بخارجيته؟! بل يرى أنَّه إن كان له ذنبٌ فذنبه صغير لا يستحق أن يخرج به من المنهج السلفي؛ أليس النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «لعن الله من آوى محدثاً» [رواه مسلم]، وأيُّ حدثٍ أعظم من حدث الخوارج؛ الذين أخرجوا المسلمين الموحدين المصلين الصائمين المتصدقين التالين لكتاب الله المؤمنين بوعدده ووعيده أخرجوا الموصوفين بما ذكر من الإسلام، وحكموا عليهم بالكفر، وأباحوا قتلهم؛ أباحوا سفك دماءهم، وإزهاق أرواحهم، وإتلاف أموالهم، وحكموا عليهم بالخلود في نار الكفار يوم القيامة، واعتقدوا حرمانهم من الشفاعة؛ التي منحها الله للموحدين؛ لإخراجهم من النار، وإدخالهم الجنة؛ أيُّ ذنبٍ أعظم من هذا الذنب، وأيُّ جرمٍ أعظم من هذا الجرم؛ فهل يصح أن يقال أنَّه لا يخرج من السلفية مع ما ورد في الأحاديث المخرجة في الصحيحين أو أحدهما أو مخرجة في غيرهما بسندٍ صحيح؛ وإني والله أربأُ بك يا شيخ علي وأنت من المعدودين من أصحاب الحديث أن تتوقف في إخراج من يدين بهذا الفكر الخارجي من السلفية.

قال الشيخ علي الحلبي وفقه الله، وألهمه الصواب: " وهذه المسائل ينبغي أن يطوى الآن " ولعلّه: " تطوى " ثم قال: " بعد هذه السنوات لا أقول يطوى كتتحقيق مسائل علمية منهجية عقائدية؛ فقد حققت، والحمد لله، وظهر الصواب فيها "

وأقول: ما هو الصواب الذي ظهر؟ هل هو بإدانتهم بما ثبت عليهم من فكرهم المنحرف؛ فيهجرون هم ومن أقرهم على هذا الفكر أو ناصرهم، وأيدهم عليه، ويحكم عليهم بأنهم قد خرجوا من المنهج السلفي أو ثبتت براءتهم فيحكم لهم بأنهم ما زالوا على المنهج السلفي؛ فإن كان الاحتمال الأول؛ فلم تحكم لهم بالبقاء على المنهج السلفي؛ وإن كان الثاني فمن أين تثبت براءتهم؟ والأشياء الملاحظة عليهم موجودة بين أيدي الناس، ولم ير منهم رجوع عن الخطأ، ولا اعتراف به، وطلب للتوبة من الله؛ ومن ناحية أخرى كيف يطوى شيء قادح في الدين، ويسكت عليه مع عظمه، وبشاعته؟ فكما أن الدين عزيز علينا؛ فإن ما يقدح فيه فظيع عندنا، وبشع في نفوسنا؛ ألا ترى أن السلف ما زالوا يتناقلون كل ما حصل من أمر الدين تناقلوا كل شيء يتعلق بأمر الدين؛ فما كان لإعزازه تناقلوه؛ ليقتفى ويتبع، وما كان مما يقدح في الدين، ويؤثر فيه نقصاً تناقلوه؛ ليعرف، ويحذر؛ فاقراً ما شئت في الكتب الآتية:

١- الاعتصام للشاطبي.

٢- الإبانة الكبرى لابن بطة.

٣- شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي.

٤- الشريعة للأجري، وغيرها من الكتب.

والمهم أنّ ما يتعلق بالدين يحتفظ به، ويعتني به؛ ليعرف به الدين، وتعرف مواقف الناس منه؛ ليعرف بذلك من نصر الدين؛ فيدعى له بالثبات إن كان حياً، ويترحم عليه إن كان ميتاً، ويحب سواءً كان حياً أو ميتاً؛ ويبغض مخالف الدين سواءً كان حياً أو ميتاً.

والمهم أنّ كلمة يطوى لا ينبغي أن تقال في هذا المقام؛ نسأل الله أن يعفو عنا وعنكم، ويغفر لنا ولكم، وإثماً يطوى ما لو حصل من الإنسان مخالفة للشرع؛ فتاب منها وأتاب، فإنّها تطوى بمعنى يسدل الستار عليها فلا تذكر.

ثمّ قال: " لكن لا ينبغي أن يستمر الأمر في الامتحان للأشخاص، وامتحان الناس، وبث الفرقة بينهم على هذا وذاك؛ فمثل هذا الامتحان لا يكون على من اتفقت كلمة أهل السنة وعلمائهم عليهم؛ نقداً، وطعناً أو ثناءً ومدحاً، ولا أظنّ أنّ الأمر كذلك في هذين أو من لفّ لفهما، وأكرر أنّ هذا القول مبي لا يعني التهاون في تحقيق الحق في المسائل؛ التي انتقدوا فيها؛ بل نحن نبينها، وننكرها، ونردّها، ونبطلها، ولكن ينبغي أن يكون ذلك كلّه في باب الحرص، والشفقة عليهم؛ حتى يرجعوا إلى الحق فيما خالفونا فيه، وخالفوا مشايخنا " اهـ.

وأقول: يا شيخ غفر الله لك! ألسنت تعرف أنّ النبي صلى الله عليه وسلم امتحن الجارية فقال لها: «أين الله؟ قالت: في السماء؛ قال: من أنا؟ قالت: أنت رسول الله؛ قال: اعتقها فإنّها مؤمنة» [رواه الدارمي، وأحمد]، أليس هذا امتحاناً يا شيخ؟! ألم ينقل عن أحمد بن حنبل أنّه قال: " إذا رأيت الرجل يغمز حماد بن سلمة فاتهمه على الإسلام فإنّه كان شديداً على المبتدعة "، وقال أبو زرعة رحمه الله: "إذا رأيت الكوفي يطعن على سفيان الثوري، وزائدة فلا تشكّ أنّه رافضي، وإذا رأيت الشامي يطعن على مكحول والأوزاعي فلا تشكّ أنّه مرجئ، واعلم أنّ هذه الطوائف كلها مجمعة على بغض أحمد بن حنبل لأنّه ما من أحد إلّا وفي قلبه منه سهم لا يبرء له منه" [كما في طبقات الحنابلة (١) / ١٩٩-٢٠٠]، وقال نعيم بن حماد: "إذا رأيت العراقي يتكلم في أحمد بن حنبل فاتهمه في دينه، وإذا

رأيت الخراساني يتكلم في إسحاق بن راهويه فاتهمه في دينه" [كما في تاريخ بغداد (٦ / ٣٤٨) وتاريخ دمشق]؛ أليس هذا دليلٌ على أنّ من شكَّ فيه يسأل عنه، ويؤخذ مقاله دليلٌ على حاله.

أمّا قولكم وفقكم الله: " فمثل هذا الامتحان لا يكون على من اتفقت كلمة أهل السنة وعلمائهم عليهم؛ نقداً، وطعناً أو ثناءً أو مدحاً، ولا أظنُّ أنّ الأمر كذلك في هذين أو من لفّ لفهما".

وأقول أنّ أبا الحسن، والمغراوي ليسوا من أهل السنة الثابتين عليها؛ الذين اتفقت كلمة علماء السنة على عدم الطعن فيهم؛ لاقتنائهم للسنن، وسيرهم عليها، وعنايتهم بها؛ فكتاباتهم، وتصرفاتهم شواهد بأنهم بعيدون عن السنة غير ثابتين عليها، ولا أدري كيف تصوّر هذا عندك، وفي ذهنك. ألم تر ما حصل من أبي الحسن من ردِّ خبر الآحاد، وما جرى من الردود التي كتبها عليه الشيخ الفاضل والعالم الجليل ربيع بن هادي المدخلي والتي سماها بـ "مجموع الردود على أبي الحسن؟". ألم تر تأصيله للدفاع عن أهل البدع؟. ألم تر أنّه ألف كتاباً في مجلدين للدفاع عن أهل البدع وأئمتهم سمّاه "الدفاع عن أهل الاتباع؟". ألم تعلم أنّه أعلن براءته من أهل السنة في اليمن، ويرميهم بالفواقر؟

ألم تعلم أنّه صرّح بنقض منهج الشيخ ربيع المدخلي؛ الذي هو منهج السلف الصالح، وأقرّه عليه العلماء الكبار المعاصرون، ومنهم الشيخ الألباني -رحمه الله- حيث وجه لأبي الحسن سؤالاً من أحد أنصاره، ونصّه:

" لماذا لم تتكلم من قبل أن تحصل هذه الفتنة، وتبيّن الأصول الفاسدة عند الشيخ ربيع، وعند هؤلاء؟".

فأجاب أبو الحسن: على هذا السؤال الفاجر بقوله: " بعد الثناء مكرراً منه على من سمّاهم

إخوانه: " أمّا الشيخ ربيع فأصوله هذه منقوضة في السراج من عام ١٤١٨ هـ ".

لقد شغل أبو الحسن الناس بأصوله الفاسدة:

١- أخبار الآحاد، وأنها لا تفيد الظن، وتلونه فيها.

٢- حمل المجمل على المفصل، وتلونه فيه.

٣- نصّح، ولا نهّدم، وتلاعبه فيه.

٤- نريد منهجاً واسعاً أفيح يسع أهل السنة والأمة، وتلونه فيه.

٥- لا نقلد، وتلونه فيه.

٦- نحن أصحاب الدليل، وتلونه فيه.

٧- ليس لأحدٍ على الدعوة وصاية، وليس في الدعوة بابوات، ولا ملائي.

والقصد بذلك الثورة على المنهج السلفي، وإسقاط علمائه، وقد أسقطه الله، وخيب آماله. كيف يرفض نقد العلماء له القائم على الحجج والبراهين بدعوى أنّهم مقلدون للشيخ ربيع، وهم أبعد عن التقليد:

أ - كطعنه في الصحابة بمثل العنائية.

ب- ووصف بعض الأنبياء بالعجلة المذمومة.

ج - والظعن في الصحابة، وتربيتهم بأنّ فيهم خللاً في التربية.

د - وبيان حال أصوله الفاسدة، وشبهاته الباطلة بأنّه تحمّل للكلام ما لا يحتمل، وأنّه تهاويل، وأنّه تجريح بدون سبب.

وانظر إليه، وقد هيج الأحداث السفهاء على العلماء، وعلى رفض أحكامهم، والحكم عليها؛ ظلماً بأنّها من أجل أغراض غامضة وجلية بعد أن زرع هو حنظل الفرقة... إلخ. وانظر إليه كيف ينسب هذه المساوئ إلى غيره بكلّ جرأة. وانظر إليه كيف يرمي الناس بكلّ أدوائه، ثمّ ينسلّ منها، فهل رأت عينك أو سمعت أذنك مثل هذا الرجل، وألعيه، وبراعته في تقليد الأمور؛ أليس ما ذكرته هنا بعض شنائع أبي الحسن؟

أما علمتم أيها القراء أنّ أبا الحسن نادى بالفرقة مرّات ومدحها؟ وكم سعى الناصحون في اليمن، والحجاز لرأب الصدع، وإنهاء أسباب الفرقة، ولكن لطموحات أبي الحسن الشريرة، وأسباب خفية، وجلية أبي إلاّ المضي في طريق الشقاق، والفراق، والحرب، والفتن.

هل تدري أيها القارئ أنّ أشرطة حربه وفتنته قد بلغت أكثر من ثمانين شريطاً؛ هذا عدا تهريجه، وتهريج أتباعه، وعدا كتاباته، وكتاباتهم في شبكات الإنترنت بما يزكم الأنوف شره، وخبثه.

انظر التنكيل بما جاء في لجاج أبي الحسن من الأباطيل [ص ٥، ٧، ١٧ ط مجالس الهدى].



ألم تقرأ ما نقل عن المغراوي من تكفيره للمسلمين في أشرطته التي نقلت عنه، وذلك مدون عليه في الأوراق المرسلة من أهل السنة السلفيين في المغرب.

أما قولكم: " ولكن ينبغي أن يكون ذلك كله من باب الحرص، والشفقة عليهم؛ حتى يرجعوا إلى الحق فيما خالفونا فيه، وخالفوا مشايخنا "

فأقول نحن لا نقول ذلك، ولا نتعانا به إلا من باب الحرص، والشفقة عليهم، وعلى غيرهم؛ ممن يخذع بأقوالهم، وإذا كانوا هم قد مردوا على الباطل، وقد صاح بهم من أهل السنة من نصحهم سراً، أو جهراً حتى ولو كان ممن يعدون من طلابهم؛ فإذا كانوا قد مردوا على هذه المعصية، وأبوا أن يقبلوا النصح؛ فإن الواجب على أهل السنة أن يبينوا شطحاتهم، ويظهروا أمرهم حتى لا يخذع بهم من يخذع، ولا يجوز لأحد من أهل السنة أن يسكت عن باطلهم من باب المحاباة أو المجاملة لهم، ولغيرهم.

وأخيراً: أوصيك ونفسي بتقوى الله، واتباع السنة، وأسأل الله عز وجل أن يثبتنا على ذلك حتى نلقاه، وأن يجعلنا ممن لا تأخذهم في الحق لومة لائم، وصلى الله على نبينا محمد الشافع المشفع، وعلى آله وصحبه، ومن اتبع سنته، واهتدى بهديه إلى يوم الدين.